

الأمم المتحدة

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٠
المعقودة يوم الخميس
٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة العشرين

(السنغال)

السيد سيسيه

الرئيس :

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال : المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.3/49/SR.20
1 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

94-82014

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٥٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال : المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/49/89 ، A/49/139 ، E/1994/57 ، A/49/228 - S/1994/827 ، S/1994/894 و Corr.1 ، A/49/317 ، A/49/345 ، A/49/369 ، A/49/422 ، A/49/532)

١ - الأئمة تشانغ فينغكون (الصين) : أعربت عن تقديرها لعقد الجلسة العامة الرفيعة المستوى بشأن مراقبة المخدرات خلال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة ، مما يؤدي إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مكافحة المخدرات . وقالت إن الصين تؤيد زيادة التنسيق والتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والوكالات المختصة ، وأعربت عن أملها في أن تخصص الوكالات الدولية للتمويل والتنمية المزيد من الموارد من أجل مكافحة المخدرات على الصعيد الدولي ، وخاصة لمساعدة البلدان النامية في استحداث تنمية بديلة . وقالت إنه ينبغي أن يسترشد التعاون الدولي بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، بما في ذلك مبدأ احترام سيادة الدول . ولا ينبغي لأية عوائق مصطنعة أن تعيق ذلك .

٢ - وأضافت أنه من الضروري ، في ضوء حالة المخدرات على الصعيد العالمي ، رسم سياسات للمكافحة الدولية للمخدرات ، مع مراعاة الخصائص المختلفة لكل منطقة . وينبغي اعتماد استراتيجية متوازنة تؤكد على الحد من الطلب غير المشروع على المخدرات بقدر ما تؤكد على محاربة إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع . ومن شأن التنفيذ الأمين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية أن يؤدي إلى اتخاذ إجراءات متضافرة وإلى تعزيز التعاون الدولي . لذلك من الضروري التصديق على الاتفاقية . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تنفذ برنامج العمل العالمي وفقا لحالتها الداخلية .

٣ - وقالت إنه مع الانفتاح التدريجي للصين على العالم الخارجي ، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية أثر تنامي مشكلة إساءة استعمال المخدرات في الخارج . وتتصاعد الجرائم المتعلقة بالمخدرات في الصين على الرغم من الحملات المتكررة ، مما يسبب قلقا بالغاً للحكومة . وقد عملت الحكومة ، من أجل حماية الصحة البدنية لأفراد شعبها والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والوحدة ، على تكثيف مكافحتها للمخدرات مما حقق نتائج طيبة . ففي عام ١٩٩٣ والربع الأول من عام ١٩٩٤ ، تم البت في كثير من القضايا المتعلقة بالمخدرات ، ومصادرة أطنان من الهيروين والأفيون وكيماويات أساسية لتصنيع المخدرات ، والقبض على مرتكبي جرائم المخدرات ، وتوفير خدمات تأهيلية لمدمني المخدرات . وتدل هذه الإجراءات على تصميم الصين القوي حكومة وشعبا على ملاحقة جرائم المخدرات وحماية المصالح والكرامة الوطنية مع المساهمة في الحملة الدولية لمكافحة المخدرات . ونظرا لأن إنتاج المخدرات واستهلاكها في الخارج لم يتناقصا في السنوات الأخيرة ، فمن الصعب تغيير الحالة في الأجل القصير . وعليه ، فقد قررت حكومة الصين مضاعفة السهر واليقظة على حدودها من أجل تصعيب دخول المخدرات إلى البلاد ، كما قررت زيادة قدرة وكالاتها

...

(الآنسة تشانغ فينغكون ، الصين)

لأنه من المرجح أن يربط بين لقمع الجرائم المرتبطة بالمخدرات ، وفي الوقت نفسه ، شددت المصالح الإدارية في الصين الرقابة على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والكيماويات الأساسية للحيلولة دون استعمالها غير المشروع . كما ركزت مديرية التعليم لديها على منع المخدرات فيما بين الشباب .

٤ - وقالت إن الصين تدعم وتشارك بنشاط في التعاون دون الإقليمي الذي استهله برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فيما يتعلق "بالمثلث الذهبي" . وخلال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة وقّعت الصين وميانمار وتايلند ولاوس وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات مذكرة تفاهم بشأن مكافحة المخدرات . وفي تموز/يوليه ١٩٩٤ ، عقدت الأطراف الخمسة أول اجتماع في لاوس لمناقشة طرق ووسائل تنفيذ المذكرة . وقد دلّ ذلك على التقدم المحرز في التعاون دون الإقليمي المتعدد الأطراف ، وهو استراتيجية استهله وشجعها بقوة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . والصين مستعدة على الدوام للتعاون الكامل مع المجتمع الدولي فيما يبذله من أنشطة لمراقبة المخدرات .

٥ - السيد رايشيف (بلغاريا) : قال إن بلغاريا تؤيد بالكامل أنشطة لجنة المخدرات . وإن بلاده تلمس إيجابية في المداولات الجارية في قطاع التنسيق في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٤ والمخصصة لتعزيز التنسيق بين سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وهيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى المتعلقة بالتعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات . وقال إنه فضلا عن ذلك يمتدح أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، وخاصة نهجه السياسي المتكامل والمتعدد التخصصات في معالجة القضايا المتعلقة بالمخدرات . وأضاف أن بلغاريا توافق على تحقيق المزيد من دعم عملية التشاور والتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وشركائه الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة ومد نطاقها ليشمل التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية المختصة الأخرى . ولا سيما على الصعيد الإقليمي .

٦ - وذكر أنه حدث في السنوات الأخيرة تدهور خطير في حالة المخدرات وإساءة استعمال المخدرات في بلدان وسط وشرق أوروبا ، بما في ذلك بلغاريا . وقد تفاقمت المشكلة في بلغاريا نتيجة لوضعها الجغرافي على ما يسمى بطريق البلقان من مناطق زراعة المخدرات وإنتاجها في الشرقيين الأوسط والأدنى إلى الأسواق غير الشرعية في الغرب . وعلى الرغم من إنشاء فروع جديدة لطريق البلقان حسب بيانات الأمم المتحدة المتوفرة ، فقد دخلت نحو ٧٠ في المائة من التجارة غير المشروعة للهيروين إلى البلدان المستهدفة . في أوروبا الغربية بصفة رئيسية . وقد أرغمت الحرب في يوغوسلافيا السابقة والحظر المفروض معظم مركبات النقل على الاتجاه عن طريق الحدود الشمالية لبلغاريا على طول نهر الدانوب . وعلى العكس من التوقّعات الأولية بحدوث انخفاض في الاتجار غير المشروع بالمخدرات نتيجة لجزاءات مجلس الأمن وتعزيز مراقبة الحدود ، فقد استمرت محاولات نقل المخدرات عبر المنطقة في الازدياد .

(السيد رايشيف ، بلغاريا)

وتفيد احصاءات ألمانية أن إدارة جمارك بلغاريا تحتل المرتبة الأولى من حيث كمية الهيروين المضبوطة على طول طريق البلقان .

٧ - وقال إن هذا العامل هو والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة قد عمل على تفاقم مشكلة المخدرات بشكل خطير في بلغاريا . ومما يثير الانزعاج بشكل خاص التوسع في الأسواق غير المشروعة للمؤثرات العقلية وانتشار إساءة استعمال الهيروين والكوكايين بسبب الوجود النشط لمنظمات الجرائم المتعلقة بالمخدرات . وأدت اللامركزية والخصخصة في صناعة وتجارة المواد الصيدلانية إلى تعقيد الرقابة على المؤثرات العقلية والأدوية التي تحتوي على مواد خاضعة للرقابة . ونظرا للعدد الكبير نسبيا من الاخصائيين العاطلين وتوفر التكنولوجيات المعاصرة ، فإن الخطر قائم في زيادة الإنتاج غير المشروع للمؤثرات العقلية .

٨ - وقال إن السلطات والجمهور في بلغاريا يدركون الآثار السلبية التي يتعرض لها المجتمع من جراء احتمال أن تزداد مشاكل المخدرات والمشاكل المتعلقة بالمخدرات سوءا ، ومن ثم يبذلون جهدا استثنائيا لتحسين بنية القدرة الوطنية على التصدي لهذه المشاكل . وتم في عام ١٩٩١ إنشاء فرع خاص من الشرطة تحت إشراف وزارة الداخلية لمحاربة الجريمة المنظمة . وأقام الفرع صلات عملية مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) والهيئات الدولية الأخرى . وتم أيضا في عام ١٩٩٢ إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لتنسيق أنشطة جميع الهيئات الحكومية المشتركة في منع المخدرات ومكافحتها . وترى بلغاريا أن المساعدة التقنية وخاصة من أجل سلطات إنفاذ القوانين ، على أكبر جانب من الأهمية لبناء القدرة الوطنية وخاصة من أجل تعزيز الرقابة على الحدود وداخل إقليم البلاد . وتعاون بلغاريا بنشاط ، في هذه العملية ، مع المانحين الثنائيين ومع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومن خلال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات .

٩ - وقال إن بلغاريا تولي اهتماما خاصا للتنفيذ العملي على الصعيد الوطني للصكوك القانونية الدولية التي تتناول العقاقير المخدرة . وشرعت بلغاريا ، بمساعدة شعبة المساعدة القانونية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، في عملية توفيق التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة . وتعلق أيضا أهمية خاصة على التعاون في القضايا المتصلة بالمخدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي . وفي عام ١٩٩٢ انضمت بلغاريا إلى اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن غسل عائدات الجريمة وضبطها ومصادرتها . وتعمل كذلك على توسيع نطاق تعاونها مع فريق المجلس الأوروبي لمحاربة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وهو ما يعرف باسم فريق بومبيدو ، وتشترك في مشاريع مختلفة ضمن برنامج "فاري" التابع للاتحاد الأوروبي .

(السيد رايشيف ، بلغاريا)

١٠- وأضاف أنه بينما تؤكد بلغاريا إرادتها السياسية والتزامها بالتعاون الدولي في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بالمخدرات ، فهي تواجه قيودا خطيرة تحد من قدرتها على مواجهة المشكلة على نحو فعال . ذلك أن الديون الخارجية الثقيلة وسياسات الميزانية التقيدية والحاجة إلى معالجة الجانب السلبي لآثار عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية على الحالة الاجتماعية العامة والآخر السلبي للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يوغوسلافيا السابقة ، هي من بين العوامل التي تسهم في الافتقار إلى الموارد اللازمة لمواجهة مشكلة المخدرات والاتجار بالمخدرات الآخذة في السوء . كذلك يتسبب النقص في المعدات والتدريب والأفراد اللازمين لوكالات إنفاذ القوانين في صعوبات كبيرة . وترى بلغاريا أنه يمكن للأمم المتحدة أن تكون أكثر فعالية في تشجيع صفقات مبادلة "الديون مقابل التنمية" ، بما في ذلك آليات مبادلة الديون مقابل محاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات . ومن الممكن أن تقدم مساعدة هامة في هذا الشأن من خلال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات .

١١- السيد سيفر (المراقب عن سويسرا) : قال إنه لا يوجد حل وحيد لمشاكل إساءة استعمال المخدرات ، ومن ثم ينبغي أن تقتزن التدابير الرامية إلى خفض الطلب بالتدابير الهادفة إلى خفض العرض . وتتألف سياسة سويسرا تجاه المخدرات ، وهي محكومة بالمبادئ المقررة في الاتفاقات الدولية ، من أربعة عناصر رئيسية : المنع الذي يهدف إلى تجنب ظهور متعاطين جدد للمخدرات ، وتقليل خطر انتشار بعض الأمراض ومساعدة المدمنين ، وعلاج مدمني المخدرات من ثلاثة أوجه - طبية ونفسية واجتماعية - وقمع إنتاج المواد غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها . ونظرا للانتشار المطرد الزيادة لمدمني المخدرات منذ أواخر الثمانينات ، وهي حالة تفاقمت بظهور مرض "الايدز" ، قررت السلطات السويسرية في عام ١٩٩١ إيلاء قدر أكبر من الاهتمام إلى منع إدمان المخدرات وعلاج المدمنين وتأهيلهم من خلال اعتماد مجموعة من التدابير ترمي إلى الحد من المشاكل المتعلقة بالمخدرات . وعليه ضاعفت سويسرا ، بالتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ، تنفيذ برامج التدخل المبكر في المدارس ومؤسسات التأهيل والجمعيات الرياضية وضمن إطار محاكم الأحداث . ويتمثل الهدف الرئيسي للاستراتيجيات مساعدة مدمني المخدرات في تشجيع إعادة اندماجهم في المجتمع وتلافي خطر نشر أمراض معينة ، بما في ذلك الايدز . وهناك مراكز إرشادية يتلقى منها مدمنو المخدرات رعاية أساسية واستشارات إلى جانب أدوات الحقن والعوازل الذكرية .

١٢- وفي إطار البحث العلمي بشأن تقليل الأخطار وتقديم المساعدة إلى مدمني المخدرات وعلاجهم ، شرعت حكومة سويسرا في تنفيذ برنامج على ثلاث سنوات يتعلق بالمواصفات الطبية للعقاقير المخدرة - الهيروين والمورفين والميثادون عن طريق الحقن في الوريد وكذلك الميثادون عن طريق الفم - وقد شمل البرنامج في البداية ٧٠٠ شخص . وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ قررت الحكومة زيادة هذا العدد ليصل إلى ما مجموعه ١٠٠٠ مدمن .

(السيد سيفر ، المراقب عن سويسرا)

١٣ - وقال إن هذه التجارب التي تشكل خطوة واحدة نحو قهر الإدمان تهدف إلى تثبيت أو تحسين الصحة البدنية والنفسية للمرضى ، ومساعدتهم على الانضمام إلى المجتمع من جديد عن طريق إنماء طاقاتهم على العمل ، وإبعادهم عن بيئة تعاطي المخدرات ومساعدتهم على استئناف أعمالهم ، وتقليل الانحراف المرتبط بشراء المخدرات وزيادة الوعي بمخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية . وعلى الرغم من أن البرنامج لم يوضع موضع التنفيذ إلا منذ بضعة شهور فقد استخلص المسؤولون عنه نتائج أولية ولاحظوا أن الصحة البدنية والعقلية لبعض المرضى قد استقرت .

١٤ - وقال إن برنامج الوصفات الطبية لعقاقير مخدرة قد أثار بعض التساؤلات بل والانتقاد ، ولكن كثيرا من البلدان الأوروبية قد أعربت عن رغبتها في اطلاعها على عمليات التقييم العلمي الجارية . فضلا عن ذلك ، فإن سويسرا رغم تضمها لما أعرب عنه من قلق فلا ينبغي أن يكون ثمة شك في الطابع العلمي للتجارب التي لا تشكل بحال من الأحوال صورة مستترة لتقنين استهلاك العقاقير المخدرة . وجدير بالذكر أن سويسرا لا يمكنها أن تتصرف بدون موافقة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التابعة للأمم المتحدة . وجدير بالذكر أيضا أن التجارب لا تمنع بحال من الأحوال التدابير العلاجية التقليدية . وقد تأكد ذلك من واقع أن سويسرا قررت في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ أن توفر لمدمني المخدرات قدرا أكبر من الفرص لدخول المراكز المتخصصة من أجل القضاء على إدمانهم .

١٥ - وبالإضافة إلى تنفيذ تدابير ترمي إلى مساعدة مدمني المخدرات ، من الضروري احترام المبادئ الأساسية لسيادة القانون عن طريق تطبيق تدابير قمعية مشددة . ومن أجل ذلك حدثت زيادة كبيرة في عدد موظفي المكتب المركزي لقمع الاتجار بالمخدرات وتم إنشاء نظام بيانات محوسب يعرف باسم "دوسيس" لتسهيل تبادل المعلومات فيما بين إدارات الشرطة على صعيد الكنتونات والصعيد الدولي أيضا . فضلا عن ذلك ، تم استخدام وكلاء اتصال في إطار التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات . وسيتم وضع ١٠ من هؤلاء الوكلاء في أماكن مختلفة بحلول عام ١٩٩٦ ، وستكون ليون وواشنطن أول مدينتين يتمركز فيهما الوكلاء .

١٦ - وقال إن التدابير التي ذكرها تشكل جزءاً من استراتيجية شاملة لمراقبة المخدرات . ففي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وافقت حكومة سويسرا على رسالة البرلمان بشأن انضمام سويسرا إلى اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ وبروتوكول ١٩٧٢ المعدل لاتفاقية ١٩٦١ . وباعتبار طريقة عمل النظام السياسي لسويسرا ، لم تتمكن من اتخاذ قرار حاسم بشأن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ ، ولكن التدابير التي ذكرها من المؤكد أنها تقدم دليلاً مقنعاً على إرادة سويسرا لمضاعفة مشاركتها في مكافحة المجتمع الدولي للمخدرات .

...

١٧ - السيد رودريغز (البرتغال) : هنا الجمعية العامة على ما اتخذته من مبادرات في ميدان المراقبة الدولية للمخدرات وحث على استمرار الجهود بمزيد من القوة . وقال إنه على الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، فقد استمر استهلاك المخدرات والاتجار بها في الزيادة إلى الدرجة التي أعرب عنها قطاعات أكثر فأكثر من المجتمع الدولي عن قلقهم تجاه فعالية النظام الدولي للرصد والمراقبة . لذلك هناك حاجة عاجلة لزيادة فعاليته لمنع حدوث تدهور مستمر للحالة مما قد يسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة للأفراد والمجتمع على السواء .

١٨ - وقال إن البرتغال قد أدمجت في تشريعاتها الوطنية التدابير الموصى بها في اتفاقيات ١٩٦١ و ١٩٧١ و ١٩٨٨ ، وخاصة الاتفاقيات المتعلقة بغسل الأموال ومراقبة السلائف . وفي عام ١٩٨٧ ، ووفقا لتوصيات المخطط المتعدد التخصصات ، تم اعتماد برنامج وطني لمكافحة المخدرات ومحاصرة الطلب والمعروض وعلاج إدمان المخدرات ، ودراسة لنطاق ظاهرة المخدرات وخصائصها ككل .

١٩ - وفي ضوء خطة العمل العالمية وتحليل النتائج العملية المتحصلة ، تم تحسين المناهج المستخدمة في تنفيذ التدابير الواردة في البرنامج الوطني والجهود المبذولة لبلوغ أهدافه ، وأدى ذلك إلى تحقيق نتائج مشجعة . فقد اتفق رأي الجمهور أولا على أن المنع مسألة جوهرية وأساسية ، وثانيا أنه لما كان استهلاك المخدرات يرتبط دائما بارتفاع معدلات استهلاك التبغ والكحول وبعض الأدوية من ناحية ، وسوء التكيّف الاجتماعي والنفسي من ناحية أخرى ، فإنه ينبغي أن يشمل المنع جميع المواد الضارة وأن يشكل جزءا من عملية التعليم العام ويتضمن تدابير ترمي إلى تقليص العوامل التي تتسبب في سوء التكيّف الاجتماعي والنفسي لدى الأشخاص المعرضين للخطر . ونتيجة لعملية التعلم الجماعي هذه ، لم تعد مسؤولية منع استهلاك المخدرات تقتصر على الدولة أو الاخصائيين فحسب وإنما هي مهمة تشمل جميع المشاركين في نظم التعليم والصحة . وفي الوقت نفسه ، يخضع تطور جميع جوانب ظاهرة المخدرات لعملية استعراض متواصل ، هي الجهود المبذولة لمحاربة الاتجار بالمخدرات ومعالجة ردود أفعال مدمني المخدرات ، ولا سيما المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية . والهدف هو تأكيد المنع الذي قد لا يعتبر استثمارا له أولوية لأنه يسفر عن نتائج في الأجل الطويل .

٢٠ - وعلى الصعيد الإقليمي ، تشارك البرتغال في أعمال فريق "بومبيدو" التابع للمجلس الأوروبي بشأن علم الأوبئة ، ومنع الاستهلاك ، ومعالجة مدمني المخدرات ، وإعداد صكوك معيارية للقارة بأسرها . وفي إطار الاتحاد الأوروبي ، تؤيد البرتغال اعتماد الخطة الأوروبية للعمل العالمي لمكافحة المخدرات في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ وإنشاء مرصد أوروبي للمخدرات وإدمان المخدرات . ويقوم المرصد ، ومقره لشبونة ، بجمع المعلومات وتجهيزها ونشرها عن تطور ظاهرة المخدرات وخصائصها بصفة عامة وإساءة استعمال المخدرات بصفة خاصة ، ويمكنه أن يقوم بدور هام في تعزيز فعالية تدابير وأنشطة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء . وحث برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على أن يحذو حذو منظمة الصحة العالمية وفريق "بومبيدو" ويقيم جهازا للتعاون مع النظام الدولي لتقييم إساءة استعمال المخدرات .

(السيد رودريغز ، البرتغال)

٢١ - ولحين تلقي نتائج فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي أنشأته الجمعية العامة ، وبغية تقييم الجهود المبذولة على الصعيد العالمي وإسهام الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقرير عام ١٩٩٥ بشأن تنفيذ المعاهدات الدولية ، تحث البرتغال على أن تواصل الجمعية العامة خلال الفترة المتبقية من عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، رصد الحالة بمعنى تقييم فعالية نظام المراقبة ، ومواصلة تشجيع تنفيذ برنامج العمل العالمي بوصفه أداة إرشادية لتوجيه النشاط على الصعيد العالمي والصعيدين الإقليمي والوطني ، والدعوة إلى زيادة المشاركة وتوثيق التعاون من جانب كافة هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية مباشرة بالمنع . والبرتغال على استعداد أن تبذل كل ما بوسعها للمساعدة في تأكيد أنه يمكن القول بحلول نهاية القرن أن مشكلة المخدرات أصبحت تحت السيطرة .

٢٢ - السيد كولوما (شيلي) : قال إن اعتماد شيلي مؤخرا للقانون ١٨/٤٠٢ الذي يعاقب على الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية يشكل خطوة هامة فيما تبذله من جهود لمكافحة هذا البلاء . ويعتبر القانون غسل الأموال جريمة ويقضي بإجراء تحقيق قبل المحاكمة يمكن بموجبه الحصول على معلومات تحميها السرية المتبعة في المصارف ، ويمكن تجميد الأموال ويحظر على المشتبه فيهم مغادرة البلاد . وبالإضافة إلى ذلك ، يوجد نص لفرض رقابة صارمة على استيراد وتصدير السلائف الكيميائية وتوقيع عقوبات مشددة على الانحراف في استعمال هذه المواد . ويتفق القانون مع أحكام اتفاقية عام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

٢٣ - وأشار إلى تقرير الأمين العام بشأن خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن إساءة استعمال المخدرات (E/1994/57 - A/49/139) ، وأكد تأييد وفده لإيلاء أهمية أساسية للخطط الوطنية . وقال إن وفده يرى أن أول متطلبات معالجة مشكلة المخدرات على نحو واف هو التعبير عن الإرادة السياسية للدول من خلال خطط وبرامج متعددة التخصصات وإقامة أجهزة مركزية للتنسيق والإدارة . وقد أحرزت شيلي تقدما في أنشطة جميع الهيئات التي تعالج المشكلة منذ اعتماد البرنامج الوطني لمنع المخدرات ومراقبتها في عام ١٩٩٢ ، والذي يعد بمثابة دليل تسترشد به المنظمات غير الحكومية .

٢٤ - وقال إن شيلي ترى أن الأمر يتطلب دعم الهيئات الدولية التي تتناول هذه القضية مثل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، وإن كان من المهم أن تنضم وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى إلى هذه الجهود . وقد استفادت شيلي من المساعدة المقدمة من منظمة الصحة العالمية ، وخاصة فيما يتعلق بإقامة مركز لرصد الأوبئة . وأيدت منظمة العمل الدولية أعمال منع الاستهلاك في بيئة العمل . وسوف ترحب شيلي بمزيد من مشاركة اليونسكو واليونسيف في هذه الأنشطة . نظرا لأن مشكلة المخدرات ترتبط بالتعليم والثقافة وتؤثر تأثيرا خطيرا على الأطفال . وبالمثل ، ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تؤكد وجودها في البلدان المنتجة .

...

(السيد كولوما ، شيلي)

٢٥ - وتعتقد شيلي أن التعاون الدولي ضروري في معالجة مشكلة المخدرات . ويضاف إلى الاتفاقات الدولية التي وقّعتها شيلي ، إعداد اتفاق للتعاون بين الأرجنتين وبوليفيا وبيرو وشيلي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لإجراء مشاريع مشتركة بدعم من البرنامج فيما يتعلق بالمنع والعلاج والتدريب ، والتعاون في مجال الاتجار غير المشروع وتجارة السلائف وغسل الأموال ، فضلا عن القضايا المتعلقة بالتنمية البديلة . وتمثل الاتفاقات الإقليمية وسيلة للحصول على دعم إضافي من جانب وكالات منظومة الأمم المتحدة الأخرى .

٢٦ - وقال في ختام كلمته إن الدورة العادية السادسة عشرة للجنة الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التي أكدت خلالها البلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية التزامها باتخاذ كافة التدابير اللازمة لمعالجة المشكلة في المنطقة وتصميمها على توسيع وتعزيز آليات التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والوكالات الدولية الأخرى على الصعيد الحكومي الدولي ، قد عقدت في شيلي في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ .

٢٧ - السيدة انجيلبريخت (جنوب افريقيا) : قالت إن وفدها يؤيد أهداف وغايات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في تنفيذ برنامج العمل العالمي في مجال المراقبة الدولية للمخدرات . وأضافت أن جنوب افريقيا طرف في جميع المعاهدات المتعددة الأطراف التي تعالج مسألة المخدرات والمؤثرات العقلية ماعدا اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . ومن أجل ذلك أنشئ مجلس استشاري للمخدرات وتم سن تشريعات وطنية في هذا الصدد . ولا يبقى سوى إقامة آلية تكون مسؤولة عن رصد حركة السلائف على نحو ما هو منصوص عليه في المادة ١٢ من الاتفاقية . وسوف تكون الشرطة هي السلطة الرئيسية في مجال رصد السلائف وسوف تقدم تقاريرها إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات . وما أن تعتمد الحكومة هذه الآلية وتبدأ في ممارستها أعمالها ، سوف تنضم جنوب افريقيا إلى اتفاقية عام ١٩٨٨ .

٢٨ - وقالت إن وضع جنوب افريقيا الجغرافي في القارة الافريقية وفتح حدودها مؤخرا ، جعلها ضمن عوامل أخرى ، بلد عبور مثالي وسوقا محتملا للمخدرات . ولمكافحة تهريب المخدرات ونشرها تتعاون جنوب افريقيا مع وكالات إنفاذ القوانين في البلدان الأخرى ، وخاصة الولايات المتحدة . وكثيرا ما شارك مكتب جنوب افريقيا للمخدرات في عمليات داخل منطقة الجنوب الافريقي وخارجها . وكان من شأن إعادة انضمام جنوب افريقيا إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) تسهيل جهودها في مكافحة الاتجار بالمخدرات . وقام مكتب جنوب افريقيا للمخدرات بتدريب مجموعات مختلفة ، من المسؤولين من بلدان افريقية أخرى ، وتجرى دراسة إمكانية إنشاء مركز تدريب إقليمي . وبالإضافة إلى ذلك ، ومع مشاركة الانتربول ، قام مكتب جنوب افريقيا للمخدرات مؤخرا بتنظيم الاجتماع الأقليمي الثاني بشأن الاتجار غير

...

(السيدة انجيلبريخت ، جنوب افريقيا)

المشروع بالميثاكالون (ماندراكس) . وقد أكدت القرارات التي اعتمدها الاجتماع ، في جملة أمور ، الحاجة إلى التعاون وتبادل المعلومات ونصت على إنشاء قاعدة بيانات إقليمية يقوم بتشغيلها مكتب جنوب افريقيا للمخدرات في بريتوريا . وستقوم شرطة جنوب افريقيا بتمويل الاتصالات التليفونية وتسهيلات الفاكس المجانية .

٢٩ - وقالت إنه من المقرر أن تعقد في الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ حلقة عمل قانونية للجنوب الإفريقي بشأن التعاون دون الإقليمي في مكافحة الاتجار بالمخدرات . وسوف تقوم بتنظيمها وزارة العدل في جنوب افريقيا تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وفي عام ١٩٩٥ ، سوف تنظم جنوب افريقيا مؤتمرا إقليميا آخر بشأن المخدرات تمشيا مع اقتراح قدمه وزير خارجيتها في مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد الإنمائي للجنوب الافريقي والاتحاد الأوروبي المعقود في برلين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ . وبالإضافة إلى ذلك ، يجري بحث إمكانية عقد مذكرة تفاهم إقليمية من شأنها تقنين وتحسين التعاون الإقليمي . وذلك وفقا لاقتراح تقدم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره عن زيارة ممثليه لجنوب افريقيا .

٣٠ - السيد طومسون (جامايكا) : تحدث نيابة عن البلدان الأعضاء في اتحاد الكاريبي (الكاريكوم) وقال إن دول الاتحاد ترى أن فعالية نظام مكافحة إساءة الاستعمال تتوقف على الإرادة السياسية للدول والتزامها باتخاذ إجراءات حاسمة لتطبيقه . ومن الأمور الجوهرية في هذا الشأن التصديق على المعاهدات الدولية والالتزام الصارم بأهدافها ومبادئها . وقال إن دول الكاريكوم ترحب بالمساعدات التي يقدمها إلى الحكومات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجال إنشاء وتعزيز مختبرات الكشف عن المخدرات ، كما ترحب بما يسديه من مشورة بشأن تطوير المختبرات الوطنية وتدريب الأفراد العلميين .

٣١ - وقال إن من الأمثلة الجيدة على فعالية أنشطة التنسيق الشامل للمنظومة عقد حلقات دراسية إقليمية لكفالة أن تكون الإدارات الوطنية للمخدرات على علم بأحكام المعاهدات الدولية والنظام الدولي للمراقبة . فقد قام منتدى الخبراء بشأن خفض الطلب في منطقة البحر الكاريبي المعقود في ناسو بجزر الباهاما في الفترة من ٤ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر والذي حضره عدد كبير من ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، في جملة أمور ، بتحليل المنهجية المتعلقة بجمع البيانات ، والتنسيق المتعدد القطاعات ، والعلاج ، والأنشطة التعليمية والاجتماعية . وسوف يواصل الكاريكوم دعم أنشطة التعاون المتعدد الأطراف . وأضاف أن من الأمور المشجعة عقد الدورة الأولى للفريق العامل المعني بالتعاون البحري في فيينا في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر . غير أنه لم يتم للأسف التوصل إلى توافق للآراء بشأن التقرير ، ومن المأمول أن يكون من الممكن التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا المتعلقة في الدورة القادمة المقرر عقدها في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ .

././.

(السيد طومسون ، جامايكا)

٣٢ - وقال إن دول الكاريكوم تقع مباشرة على الطرق البحرية من أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية وأوروبا . وقد جعلها الموقع الجغرافي عرضة لاستخدامها في النقل العابر بالسفن من جانب عصابات المخدرات . وتنطوي جميع وسائل التهريب المستخدمة تقريبا في المنطقة الفرعية ، بما في ذلك أسلوب الإسقاط بالطائرات الشائخ الاستخدام ، على بعض الأنشطة عن طريق البحر ، وذلك يسبب قلقا بالغا للبلدان المتأثرة بدرجات متفاوتة بالنقل العابر غير المشروع عن طريق البحر ، من حيث أنه يعرض السكان لولايات إساءة استعمال المخدرات .

٣٣ - وأضاف أن الكاريكوم يأمل في أن يسفر تقرير الفريق العامل المعني بالتعاون البحري عن مقترحات ملموسة لتعزيز التعاون مع الأخذ في الاعتبار احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية . ويتمثل حجر الزاوية في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في الامتثال الصارم للمبادئ المقررة للعلاقات الدولية والقانون الدولي ، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

٣٤ - وتسترعي دول الكاريكوم الانتباه إلى أن إغفال المادة ١٠ من اتفاقية عام ١٩٨٨ التي تتناول التعاون الدولي ومساعدة دول العبور ، من شأنه أن يعيق الجهود الدولية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وأن يؤدي إلى تفاقم المشكلة . ونظرا لأن العصابات الدولية للمخدرات تستخدم دول العبور في مجموعة أنشطتها الإجرامية ، فإن الكاريكوم يحث الجهات المانحة الرئيسية ولجنة المخدرات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى ، على إيلاء اهتمام خاص إلى المادة ١٠ في تقرير تعاونها ، الأمر الذي يعد ضروريا لتنفيذ اتفاقية عام ١٩٨٨ .

٣٥ - وأعرب عن تقدير دول الكاريكوم لتلقي معلومات من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن الخطوات التي يجري اتخاذها أو التي اتخذت لتنفيذ القرار ١ (د - ٣٧) للجنة المخدرات ، وأعرب عن ثقته في أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بقيامه بوضع خطة العمل الثلاثية والتشريع النموذجي لغسل الأموال ، قد تعاون مع فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية نظرا لأن هذه المجالات تستلزم خبرة الفرع . ولما كان التشريع النموذجي لغسل الأموال قد وضع من أجل الدول التي لديها نظم للقانون المدني ، فإنها تحث الشعب المختصة في الأمانة العامة على التعاون ، على سبيل الأولوية ، في صياغة تشريع نموذجي لغسل الأموال من أجل دول القانون العام ، مثل دول الاتحاد الكاريبي . ومن الضروري في هذا الشأن تقديم مساعدة في مجال إنفاذ القانون .

٣٦ - وتمثل المساعدات القانونية المتبادلة مجالا من المجالات المحددة للمبادرات المشتركة من جانب برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية . وقد عقدت حلقات

(السيد طومسون ، جاما يكا)

للتدريب في مجال القانون في بعض دول الكاريكوم ، وبضع من هذه الدول سوف تقدر للأمانة العامة أن تقدم مساعدة في استعداداتها للانضمام إلى مختلف الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات . وقال إن دول الكاريكوم تعتقد أن فرع منع الجريمة والعدالة الجنائية يمكن أن يقدم مساهمة هامة في عقد حلقات العمل القادمة .

٢٧ - وبالنسبة لمسألة الطلب والاستهلاك ، تؤيد دول الكاريكوم رسم استراتيجيات متوازنة لمكافحة المخدرات تعطي أولوية مناسبة لكل من المنع والعلاج الأوليين وإعادة التأهيل ، وعلى سبيل المثال استحداث نظم لرصد طبيعة إساءة استعمال المخدرات ومداها وأنماطها ، وتكثيف البرامج التعليمية والإعلامية ، وإقامة علاقات مشاركة مع المنظمات غير الحكومية . وثمة حاجة عاجلة إلى تأييد استراتيجيات لحفز النمو الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز التنمية الريزية البديلة في البلدان النامية التي تنتج فيها المخدرات ، ودراسة العلاقة الواضحة بين الفقر والحرمان وإنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع في تلك البلدان .

٢٨ - وبالنسبة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية ، يسعد دول الكاريكوم أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات استحدث في عام ١٩٩١ مفهوم مقايضة "الدين مقابل العقاقير المخدرة" الذي يرمي إلى تحويل الديون الرسمية الشائنة على البلدان المنتجة المثقلة بالديون إلى ديون بالعملة المحلية . وأن توضع نفقات هذه الديون جانبا في صندوق وطني للتنمية البديلة يستخدم في مكافحة المخدرات . وهكذا تتمكن الحكومات من معالجة القضايا الوطنية للتنمية الاقتصادية مثل توليد الدخل وتنمية المرافق الأساسية الريزية والتنمية الزراعية . وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن توسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل بلدان العبور ، بموجب اقتراح من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، من أجل وضع برنامج لتخفيف الديون بالنسبة لبلدان العبور وفقا لأهداف الفقرة ١٠ من اتفاقية عام ١٩٨٨ . وجميع التدابير المعتمدة في المقترحات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل تحويل الديون واستحداث مزيد من الروابط مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية ، هي من الأمور المشجعة بالنسبة لدول الكاريكوم نظرا لأن خدمة أعباء الديون الخارجية تقلل إلى حد بعيد الموارد المتاحة لمشاريع المراقبة الفعالة للمخدرات فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٩ - وقال في ختام كلمته إن دول الكاريكوم ترغب في أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بأنشطته بأكبر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة ، وتحقيقا لذلك يتمين على الحكومات أن تقدم للبرنامج توجيهات موجزة . ومن شأن المشاركة المتنوعة والمتكافئة في أعمال البرنامج أن توفر الدراية اللازمة لرسم استراتيجيات وسياسات عملية لمراقبة المخدرات وتحقيق الأهداف المتوخاة في جميع مناطق العالم .

٤٠ - السيد تين (ميانمار) : استرعى الانتباه إلى الحاجة لبدء حملات وطنية من أجل مكافحة المخدرات والتعاون بالكامل مع المجتمع الدولي للوصول إلى أسلوب متوازن لحل مسألة الطلب والعرض والاتجار غير المشروع . وقال إن استراتيجية ميانمار تركزت في الماضي على تدمير حقول الخشخاش . غير أنه تم في عام ١٩٨٨ إقرار أسلوب جديد لمراقبة المخدرات في إطار الخطة الأساسية للتنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للعناصر القومية الذين يقطنون مناطق الحدود النائية حيث يزرع الخشخاش . وفي عام ١٩٩٢ ، أنشأت حكومة اتحاد ميانمار وزارة لتحقيق التقدم لمناطق الحدود والعناصر القومية والشؤون الإنمائية . بهدف تطوير الهياكل الأساسية والنظام الاقتصادي لهذه المناطق التي كانت تخضع في الماضي لسيطرة متمردي الحزب الشيوعي لبورما ، وذلك بإدخال محاصيل نقدية بديلة وتربية الحيوان واستغلال المعادن من أجل حمل السكان على الكف عن زراعة الخشخاش . وقبلت العناصر القومية في مناطق الحدود تدابير الحكومة وتشارك في بناء المرافق الأساسية اللازمة في مناطقهم . وبهذه الروح نفسها عاد ما مجموعه ١٢ من الجماعات المسلحة إلى حظيرة القانون للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقهم مما يبشر بالخير بالنسبة للسلم والتضامن والقضاء على زراعة الخشخاش في أنحاء البلاد .

٤١ - وبالنسبة لتدابير التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي واتساقا مع برنامج العمل العالمي ، تعاونت حكومة ميانمار مع البلدان المجاورة لتنسيق أنشطتها . ووقّعت اتفاقات مع جمهورية الصين الشعبية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، وكذلك مع تايلند والبرنامج بغرض تنسيق تدابير مراقبة إساءة استعمال المخدرات وإنتاجها والاتجار غير المشروع بها . كما وقّعت اتفاقات مع الهند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسوف توقع قريبا اتفاقا مع بنغلاديش بغية إنشاء آلية لمحاربة الاتجار بالمخدرات بالتعاون مع البلدان المجاورة الخمسة . ووقّعت أيضا مذكرة تفاهم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ مع جمهورية الصين الشعبية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتايلند وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات .

٤٢ - السيد فلورنسيو (البرازيل) : قال إنه ينبغي النظر إلى مسألة مراقبة المخدرات من ثلاث زوايا مختلفة . أولا من ناحية ضغوط الطلب الناشئ في البلدان العالية الاستهلاك للمخدرات . إذ ينبغي أن يستند خفض الطلب لا إلى مجرد العقاب فحسب وإنما أيضا إلى التعليم الوقائي والحملات الإعلامية والبرامج المجتمعية . وقد تم بحث هذا النهج المتكامل في محفل أمريكا اللاتينية دون الإقليمي بشأن خفض الطلب ، المعقود مؤخرا في البرازيل . وعلى الأصعدة التنفيذية ، من الضروري التأكد من التنفيذ الفعال لآليات المراقبة المحددة في الفقرة ١٢ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . ويتركز المنظور الثاني على التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤدي إلى إنتاج المخدرات والاتجار بها في كثير من البلدان . وفي بلدان العبور ، مثلما في حالة البرازيل ، ينبغي ربط تدابير مكافحة إساءة استعمال المخدرات بتدابير تتعلق بالقضاء على الفقر وتدابير أخرى للتنمية الاجتماعية . وبالمثل ، ينبغي في البلدان المنتجة للمخدرات أن تحترم تدابير مكافحة المخدرات حقوق الإنسان والتقاليد الثقافية فضلا عن البيئة . ويتعلق الاعتبار الثالث بالنظم المالية والرصد الهزيل ، الأمر الذي

(السيد فلورنسيو ، البرازيل)

يحفز على الاتجار الدولي وتمويل الأنشطة الإجرامية التي تستفيد من وجود ملاذ آمنة عديدة لغسل الأموال . ومن الضروري استكمال تدابير مكافحة إساءة استعمال المخدرات بالرقابة الصارمة على الأنشطة المصرفية والمالية الدولية .

٤٣ - وأشاد بالتقدم المحرز على الصعيد الدولي على نحو ما جاء في تقرير الأمين العام بشأن المسألة (A/49/345) والعمل الممتاز الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في صورة مساعدات تقدم إلى أكثر من ١٠٠ بلد . وفي هذا الشأن ، يتركز التعاون بين البرازيل والبرنامج على مشاريع عقابية معينة بالتنسيق مع الشرطة الاتحادية ، ومنع إساءة استعمال المخدرات . وفي الإطار الوطني لتعزيز الآليات المحلية بتنسيق من الهيئة الاتحادية للمخدرات ، أنشأت الحكومة أمانة عامة وطنية للتنسيق بين مختلف وكالات مراقبة المخدرات ، مما أتاح تعزيز الآليات القائمة للتعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، وخاصة بالنسبة لمنع الاتجار بالمخدرات ، وتم إقامة علاقة وثيقة بين الحكومة المركزية ، و ٢٦ مجلسا حكوميا تعالج قضايا المخدرات . والأمانة العامة الوطنية مسؤولة أيضا عن إدارة الموارد المالية المقدمة من صندوق المنع والعلاج ومكافحة المخدرات ، والمتحصلة من المزادات المقامة للسلع المصادرة نتيجة لعمليات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

٤٤ - وترى حكومة البرازيل أنه من الضروري تأمين مشاركة المجتمع الفعالة في مكافحة المخدرات . ومن بين التدابير المتخذة أخيرا من جانب القطاع غير الحكومي ، إنشاء مجموعة من المراكز والرابطات المخصصة لمنع إساءة استعمال المخدرات وإعادة تأهيل مستعملي المخدرات ، وخاصة في المدن الكبيرة . ومن شأن التدابير المتكاملة التي تتخذها الحكومة والمجتمع بشأن قضايا مثل الجوع والفقر أن تكون بمثابة إطار مرجعي ومصدر إلهام لاتخاذ مبادرات مشتركة لمكافحة الاتجار بالمخدرات .

٤٥ - وتعتقد البرازيل أن تنفيذ أحكام المراقبة الدولية للمخدرات أمر ضروري ، ومن ثم فقد اتخذت جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ . ووقّعت أيضا اتفاقات لمراقبة المخدرات مع جميع بلدان أمريكا اللاتينية ، ومع عدة بلدان أخرى في القارة الأمريكية وأوروبا . والبرازيل على استعداد لزيادة التعاون مع بلدان ثالثة في هذا المجال ، من خلال صكوك ثنائية ومتعددة الأطراف ، شريطة مراعاة المبادئ الدولية للحياة والطابع التطوعي ، وأن تستفيد البلدان النامية من ذلك ، وفقا لسياساتها وأولوياتها .

٤٦ - الآنسة هوايت (كندا) : قالت إنه يجري على الصعيد الوطني بذل جهود متواصلة لخفض الطلب على المخدرات وخفض المعروض منها ، وذلك بالتعاون مع هيئات الشرطة وسلطات الجمارك وخفر السواحل والدفاع الوطني حتى يمكن مواجهة جهود المتجرين المنظمين في كندا . وفي الوقت نفسه ، تجري متابعة

.../...

(الآنسة هوايت ، كندا)

قضايا خفض الطلب من خلال مبادرات التعليم والوقاية والعلاج من جانب وزارة الصحة الكندية وإدارات الأقاليم والمقاطعات والبلديات الأخرى ، وكذلك من جانب القطاع التطوعي .

٤٧ - وبالنسبة للتعاون الدولي ، قالت إن اجتماع اللجنة الأمريكية المشتركة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والتابعة لمنظمة الدول الأمريكية قد اعتمدت جهودا لزيادة التعاون بين اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وبالمثل ، يقوم البرنامج وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية بتنسيق الأنشطة والخبرات في مجالات تشملهما معا ، مثل غسل الأموال والجريمة المنظمة عبر الوطنية . وفيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢/٤٨ ، يعمل فريق خبراء معني بالتعاون البحري وتشارك فيه كندا ، من أجل إصدار توصيات عملية بشأن تحسين تنفيذ المادة ١٧ من اتفاقية عام ١٩٨٨ .

٤٨ - وأضافت أنه من الأمور التي تؤرق الجميع الزيادة في إنتاج المخدرات والاتجار بها ، وخاصة في ضوء الموارد المالية الكبيرة المتاحة لمنظمات الاتجار بالمخدرات وقصور قدرة الحكومات على سرعة الاستجابة للظروف المتطورة . ومن الضروري زيادة التعاون الوطني والدولي في ضوء المشاكل والاتجاهات الجديدة . وتتميز البرامج الوطنية لخفض الطلب بتقدير أكبر من المعالية في الأجل الطويل . غير أنه من الضروري العمل من أجل توفير بيئة قانونية مناسبة وإرادة سياسية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والفساد . ومن المهم أيضا وضع برامج لإعادة التأهيل والتعليم والوقاية والعلاج على الصعيد الوطني . ومن الممكن لجميع البلدان أن تستفيد من تبادل المعلومات بشأن جوانب النجاح والفشل في هذه البرامج .

٤٩ - وقالت إن كندا ما زالت تلتزم بحزم بنهجها المتوازن ، أي إنفاذ القانون وتحريم المخدرات ، بالاقتران بخفض الطلب على المخدرات والتعاون مع برنامج مراقبة المخدرات والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

٥٠ - السيد ويصا (مصر) : قال إنه لا بد من اعتماد سياسة عالمية لمكافحة مشكلة المخدرات حتى يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أداء دورهما الحاسم في حماية البشرية من ذلك الوباء . ومن الضروري ضمان التنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، وخاصة القرار ١١٢/٤٨ ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات ، إذا كان لهذه المشكلة أن تجد حلا حقيقيا . واسترعى الانتباه في هذا الصدد إلى أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي يعمل على التنسيق بين جميع الأنشطة ضمن منظومة الأمم المتحدة والرامية إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها .

٥١ - وقال إن برنامج مراقبة المخدرات ينبغي أن ينال تأييد جميع الدول إذا كان له أن يحقق أهدافه . وترتبط مشكلة المراقبة الدولية للمخدرات ارتباطا وثيقا ببرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي المقبل للتنمية

.../...

(السيد ويصا . مصر)

الاجتماعية ، وذلك لأن لها آثاراً سياسية واجتماعية واقتصادية بالنسبة للمجتمع . واسترعى الانتباه إلى أهمية الوثيقة المقدمة من برنامج مراقبة المخدرات إلى مؤتمر القمة فيما يتعلق بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية لإساءة استعمال المخدرات ، وأهمية التدابير المقترحة لمعالجة المشكلة .

٥٢ - وقال إن حكومته تشارك الممثلين والمدير التنفيذي للبرنامج ما أعربوا عنه في اللجنة الثالثة عن مشاعر قلق إزاء ندرة الموارد . وأن مصر ، على الرغم من ضائقها المالية ، قد تعاونت دائماً مع الأمم المتحدة في ذلك المجال . وهي تكرر توجيه النداء إلى البلدان المانحة لزيادة مساهماتها ، وإلى المؤسسات المالية الدولية للمشاركة في تمويل برنامج مراقبة المخدرات ، دون تخفيض الموارد المالية الموجهة للتنمية ودون انتهاك لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

٥٣ - وقال في ختام كلمته إن مصر تمتدح العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما الدعم المقدم من منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية للبرامج التي يجري تنفيذها في مصر ، وخاصة المساعدة التقنية لمختبرات بحوث علاج المخدرات وبرامج التدريب في مجال صياغة تشريعات محددة في هذا المجال . وبالمثل ، تشيد مصر بجهود منظمة الصحة العالمية لإعداد برامج باللغة العربية لتدريب الموظفين المسؤولين عن علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم . وينبغي لإدارة الإعلام أن تقوم ، لفائدة البلدان الناطقة بالعربية ، بترجمة النشرات الإعلامية الصادرة باللغات الأسبانية والانكليزية والفرنسية إلى العربية .

٥٤ - السيد غولين سالاس (بيرو) : قال إن اعتماد الاتفاقية في عام ١٩٨٨ وبرنامج العمل في عام ١٩٩٠ ، ومع إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في عام ١٩٩١ ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضم جهودهم خلال عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات وتعزيز تنفيذ برنامج العمل العالمي الذي يمثل أداة رئيسية في تعزيز وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة . غير أنه من الضروري تقييم عناصر برنامج العمل التي يتعين أن تأخذ في الاعتبار جميع جوانب الظاهرة . ومن المهم تبني التزامات حازمة وعملية فيما بين البلدان المستهلكة ، وتعزيز البرامج التي يجري استحداثها في البلدان المنتجة للتصدي للجذور الاقتصادية والاجتماعية للمشكلة ، وذلك لأن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية متشابكة تسهم في خطورة الحالة .

٥٥ - وقال إن ورقة الكوكا ، وهي ليست مخدرة بذاتها ، تزرع كوسيلة بديلة للبقاء من جانب الجماعات القروية الذين يستبعدون من الاقتصاد المنظم ومن الحصول على الثروة . وتلقى هذه الجماعات دعماً من المتحررين الذين يشجعون الطلب والاستهلاك في المجتمعات المتقدمة . وترى بيرو ، وهي أكبر منتج لأوراق

...

(السيد غولين سالاس ، بيرو)

الكوكا في العالم ، أن برامج التنمية البديلة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ١٧/٤٨ ينبغي أن تأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي والاقتصادي لهذه الكارثة . ويجري بذل الجهود ، من خلال هذه الاستراتيجية ، من أجل إدماج الجماعات الاجتماعية المشتركة في هذه الأنشطة ، إدماجاً كاملاً في الاقتصاد المشروع ، وذلك عن طريق تنفيذ خطط وبرامج لتنفيذ نظام متكامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ضمن إطار قابل للاستدامة من الناحية البيئية وبدعم ضروري من بعض الأسواق العالمية غير المتقيدة .

٥٦ - ومن الضروري تحقيق تناسق وتعاون دوليين لمكافحة الاتجار بالمخدرات . وقد أيد اجتماع القمة الأخير لرؤساء الدول الأعضاء في مجموعة ريو الاقتراح المقدم من رئيس بيرو والرامي إلى تجانس التشريعات من أجل المعاقبة على غسل الأموال وإتاحة مصادرة الممتلكات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات ، وإقرار إجراءات تسليم سريع للمجرمين ، وتعزيز التعاون القضائي والشرطي في هذا المجال ، وتشجيع التعاون في مجال التنمية البديلة . واسترعى الانتباه على الصعيد الإقليمي إلى أعمال اللجنة الأمريكية المشتركة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات التي أدركت أيضاً الحاجة إلى نهج متكامل لمشكلة المخدرات .

٥٧ - وقال إن محاربة الاتجار غير المشروع بالمخدرات يتطلب التزاماً سياسياً أقوى من جانب المجتمع الدولي . وقد ساعد تعاون حكومته الوثيق مع المنظمة ، من خلال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ، على تعزيز فعالية برامج التعاون في مختلف المجالات الوطنية ذات الأولوية . وتم اعتماد خطة وطنية لمنع المخدرات ومراقبتها . وتضمنت الخطة إنشاء نظام وطني لمراقبة المخدرات مسؤول عن توجيه الاستراتيجية الشاملة التي تمثل التنمية البديلة ومعاوية المتجرين بالمخدرات حجر الزاوية فيها . وبالإضافة إلى الأخذ بتشريعات متقدمة لمكافحة الجرائم المتعلقة بالاتجار بالمخدرات و المعاقبة عليها ، مثل تحويل السلائف والمواد الكيميائية الأساسية وتسريب الأسلحة والمتفجرات وغسل الأموال ، نجحت بيرو في تمزيق واستئصال الروابط بين المنظمات الإرهابية والاتجار بالمخدرات ، ومراقبة المطارات ، واعتراض الطائرات المشتركة في الأنشطة غير المشروعة . وفي عام ١٩٩٢ ، حدث خفض بنسبة ١٦ في المائة في زراعة الكوكا لأغراض غير مشروعة .

٥٨ - السيد ونيل تشو (جمهورية كوريا) : قال إن الحالة الدولية المتعلقة بالمخدرات مستمرة في التدهور على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات . وينبغي معالجة المشكلة بطريقة أشمل وأكثر تنسيقاً ، مستندة إلى مبدأ التعاون الحق . وينبغي تنفيذ برنامج العمل العالمي بالكامل وبمشاركة نشطة من الدول الأعضاء ، نظراً لأنه لا يمثل فحسب إطاراً للحكومات منفردة لمعالجة المشكلة وإنما يشكل أيضاً أساساً راسخاً لتعزيز التعاون الدولي . وأكد أهمية تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ، ورحب في هذا الصدد بخطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن

.../...

(السيد ونيل تشو ، جمهورية كوريا)

إساءة استعمال المخدرات التي تم اعتمادها مؤخرا ، والتي توفر إطارا واقعيا لتحسين التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة . وأعرب عن أمل وفده في أن تقدم جميع وكالات الأمم المتحدة خططها المحددة للتنفيذ في أقرب وقت ممكن . وما زال ينبغي بذل الكثير من أجل تعزيز مشاركة المؤسسات المالية الدولية ، وهو أمر ضروري لمكافحة غسل الأموال ووضع مشاريع للتنمية البديلة . وقال إن وفده يتطلع ، في ضوء الحاجة إلى تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية ، إلى المؤتمر الوزاري العالمي المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية ، المقرر عقده في نابلي في تشرين الثاني/نوفمبر .

٥٩ - وفيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، ترحب بلاده بمبادرة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات باعتماد نهج مستكمل لمعالجة مشكلة المخدرات . ومن شأن هذا النهج أن يسهم في إيجاد فهم أفضل للمشاكل المتعلقة بالمخدرات في البلدان منفردة وأن يسفر عن استراتيجيات مناسبة ومعلومات جوهرية على هذا المستوى . وباعتبار الحاجة إلى زيادة التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي ، يرحب وفد بلاده بالمبادرات الأخيرة التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لمعالجة المشكلة على الصعيد دون الإقليمي ، وخاصة من خلال استحداث وتعزيز ترتيبات مشتركة بين البلدان ، كما يرحب بتعاونه مع المنظمات الإقليمية والوكالات الحكومية الدولية الأخرى المتصلة بالموضوع .

٦٠ - وقال إن حكومته تلتزم التزاما كاملا بتعزيز التعاون الإقليمي ، وهو ما ثبت من استضافتها للاجتماع الثامن عشر لرؤساء الوكالات الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات ، آسيا والمحيط الهادئ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ . وبينما يعترف وفده بضرورة اتباع نهج متوازن بالنسبة للعرض والطلب في مجال المخدرات ، فهو يؤمن بأهمية وضع استراتيجية لخفض الطلب . ويمكن تحقيق خفض الطلب من خلال حملات المنع التي تجمع بين استخدام التعليم والإعلام وبين المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية . كما أن العلاج وإعادة التأهيل تدابير لا بد من اتخاذها لخفض الطلب .

٦١ - وأضاف أن توفر الموارد مسألة جوهرية في مكافحة المخدرات . ولا بد أن يقدم المجتمع الدولي الموارد التي تمس الحاجة إليها حتى يتمكن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من الاضطلاع بمسؤولياته ، وينبغي للحكومات أن تخصص موارد كافية على الصعيد الوطني . ولا بد من زيادة التبرعات من جانب الدول الأعضاء ، وزيادة المساعدة المقدمة من المنظمات المالية الدولية وكذلك الاعتمادات المرصودة في الميزانية العادية للأمم المتحدة . ويتعين ، من أجل زيادة قدرات الدول ، إجراء مزيد من الدراسة لمفهوم مقايضة "الديون بالمخدرات" وتعزيز مشاركة المنظمات المالية الدولية . وأخيرا ، وكما أثبتت تجربة السفراء الأول لمكافحة المخدرات ، يمكن لسفير ودي أن يقوم بدور هام في هذا الشأن ، لا عن طريق

.../...

(السيد ونيل تشو ، جمهورية كوريا)

جمع الأموال اللازمة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فحسب ، وإنما أيضا عن طريق نشر المعلومات عن الآثار الضارة لإساءة استعمال المخدرات .

٦٢ - السيد ليبيشكو (بيلاروس) : قال إنه حدث منذ أواخر الستينات زيادة لا سابقة لها في بيع المخدرات واستهلاكها والاتجار بها ، وهي حالة أثرت أيضا على بلاده . وهناك دلائل تفيد أن المتجرين بالمخدرات سيولون في السنوات القادمة اهتماما لمنطقة أوروبا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة حيث يعتقدون أنه سيكون من الأسهل عليهم نقل المخدرات بسبب الافتقار إلى مراقبة الحدود . ونظرا لأن حدود بلاده مع الدول الجديدة في إقليم الاتحاد السوفياتي السابق تخضع لمراقبة أقل شدة منها في دول أوروبا الغربية ، تأمل مافيا المخدرات الدولية في أن تتمكن من استخدام إقليم بيلاروس في الاتجار بالمخدرات . وهذا الرأي ليس مجرد تخمين وإنما يؤكد الطريق المتبع في الاتجار بالمخدرات ، والذي يبدأ في بلدان الهلال الذهبي (أفغانستان وإيران وباكستان) ويمر عبر بلدان آسيا الوسطى والاتحاد الروسي وبيلاروس وبولندا وألمانيا . وفي عام ١٩٩٢ وحده ، تم الإبلاغ عن نحو ٤٠ حالة تهريب للمخدرات على الحدود الغربية لبيلاروس . وحتى وقت قريب ، لم تكن إساءة استعمال المخدرات وتصنيع وبيع المخدرات بشكل غير مشروع تمثل مشكلة خطيرة في بيلاروس . غير أنه منذ أن أصبحت بلدا من بلدان العبور ، فقد تغيرت الحالة بشكل جذري . وقال إن الاتجار بالمخدرات عبر بلاده تسبب في زيادة اعداد السكان الذين أصبحوا متورطين في هذا النشاط مما أسفر عن أضرار مادية ونفسية .

٦٣ - وقال إن بيلاروس تتخذ إجراء حاسما لتشديد مكافحة الاتجار بالمخدرات وبيعها بشكل غير مشروع على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية . وتم إقرار مسودة قانون جنائي جديد يتضمن فرعا يستند إلى الوثائق القانونية الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات ، ويقرر مسؤولية جنائية بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات . وتولي القوانين الجديدة اهتماما خاصا إلى مشكلة المنع . ويشمل البرنامج الوطني لمكافحة الجريمة الذي تعده بيلاروس مجموعة من المقترحات لتكثيف الجهود في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . كذلك أوشكت المداولات على الانتهاء بشأن إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات ، تكون مسؤولة عن تنسيق أعمال الوزارات والإدارات المختصة مع أعمال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات .

٦٤ - وقال إن حكومته ، إيمانا منها بضرورة اتخاذ إجراءات متضافرة لمعالجة مشكلة المخدرات ، قد وقّعت الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق ، والذي يستهدف ، في جملة أمور ، إمكانية إنشاء نظام مشترك للمعلومات . وفي عام ١٩٩٢ ، وقّعت حكومتا بيلاروس وإيطاليا اتفاقات بشأن التبادل المحوسب للمعلومات عن النقل غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية على طول طريق البلقان ، وبشأن التعاون في مكافحة

.../...

(السيد ليبيشكو ، بيلاروس)

التوزيع غير المشروع للمخدرات والجريمة المنظمة . ويجري إعداد صيغ اتفاقات معاملة مع دول أخرى . وبالنسبة للتعاون الدولي ، انضمت بيلاروس إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في عام ١٩٩٣ .

٦٥ - وأضاف أن بلاده تحترم جميع التدابير التشريعية التي اعتمدها الأمم المتحدة لمكافحة إدمان المخدرات وهي طرف في جميع الاتفاقيات الدولية المتصلة بالموضوع . وثق في أعمال الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق للأنشطة الدولية في مكافحة إدمان المخدرات . وترحب بترشيد أساليب عملها . كما تمتدح برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على ما يبذله من جهود فيما يتصل ببرنامج العمل العالمي . وتؤيد بيلاروس فكرة إعداد اتفاقية موحدة جديدة لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية تجمع بين مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة حاليا في هذا المجال .

٦٦ - السيدة عبد الجليل (السودان) : قالت إن وفدها بعد أن قرأ تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١١٢/٤٨ (A/49/369) ، يؤيد توصيات لجنة المخدرات فيما يتعلق بزيادة التعاون الدولي في مجال التحريات عبر الحدود ومراقبة المخدرات ، والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال والتعاون الدولي في التعامل مع عصابات المخدرات .

٦٧ - وقالت إن السودان يؤيد مبادرة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن مقايضة الدين بالتنمية البديلة في مجال مكافحة الدولية لإساءة استعمال المخدرات ، نظرا لأنها من الممكن أن تسهم في قمع الاتجار بالمخدرات في المستقبل . وتعني بلاده عناية بالغة بمكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها . ولهذا انضمت إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول ١٩٧٧ ، وإلى اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . كما أن السودان طرف في جميع الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الموضوع . وعلى الصعيد الوطني ، سن السودان قانونا بشأن المواد الخاضعة للرقابة - وهو أول قانون يتضمن أحكاما بشأن إدمان المخدرات - وقوانين أخرى تتعلق بالأفيون والحشيش والمؤثرات العقلية . وقرر أيضا عقوبة الإعدام للاتجار غير المشروع بالمخدرات وشد من العقوبات بشأن الجرائم المتعلقة بذلك . وقالت إن بلاده تشعر بالارتياح للنهج الذي تتبعه الآن محكمة العدل الدولية التي سوف تنظر من الآن فصاعدا في الجرائم المتعلقة بالمخدرات .

٦٨ - وقالت إن السودان لا يواجه مشاكل المخدرات التي تواجهها بلدان أخرى . وذلك بفضل عاداته وتقاليده الدينية والاجتماعية التي توفر حماية جادة من إدمان المخدرات وخاصة فيما بين الشباب . ومع ذلك ، فإن الموقع الجغرافي لبلاده يجعل منها مكانا للعبور . وتدخل المخدرات الطبيعية والمصنعة من غرب

.....

(السيدة عبد الجليل ، السودان)

ووسط افريقيا إلى البلاد عبر حدودها الغربية والجنوبية على التوالي ثم تنقل عبر طرق ملتوية إلى البحر الأحمر ومنه إلى العالم العربي وأوروبا . وهذا هو السبب الذي من أجله يطلب السودان مساعدة من أجل تعزيز آليات مراقبة المخدرات وتدريب الاخصائيين في مجال مكافحة المخدرات .

٦٩ - ونظرا لاهتمام بلادها بمشكلة المخدرات . تولت كل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الحكم معالجة القضية . وقام المجلس الوطني المؤقت بتشكيل فريق عامل للنظر في المشاكل المتعلقة بالمخدرات وطرق ووسائل حلها . وتشمل استراتيجية السودان ، من ناحية ، تنظيم حملات للتوعية منها حلقتان دراسيتان إعلاميتان عن إساءة استعمال السلائف وكتيبات وأفلام عن أخطار المخدرات ، ومن ناحية أخرى مكافحة عصابات المخدرات والمتجرين بالمخدرات ، وعلاج مدمني المخدرات وإنشاء آلية لمنع زراعة العقاقير المخدرة . وفي عام ١٩٩٢ ، تم ضبط أكثر من ٢٠٠ طن من القنب .

٧٠ - وقالت إن جهود الحكومة تكملها الجهود الشعبية التي توجهها اللجنة الوطنية لمراقبة المخدرات ، المنشأة في عام ١٩٦٠ . وتتألف اللجنة من ممثلي المناطق المشتركة في مكافحة المخدرات والشرطة والهيئات القضائية ووزارات الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والثقافة والإعلام ، فضلا عن جامعة الخرطوم . وتقوم اللجنة بتنظيم حملات تهدف إلى تحذير الجمهور من الآثار الضارة للمخدرات وتقتراح تعديلات للتشريعات المتعلقة بمراقبة المخدرات . وتتولى التنسيق بين أنشطتها وأنشطة لجنة السياسات الدوائية ، وتحدد العقاقير الخطرة وتؤمن استخدامها الرشيد للأغراض الطبية فقط .

٧١ - وقالت إن وزارة مراقبة المخدرات المنشأة عملا بتوصيات لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة وقرارات مؤتمر رؤساء البلدان المشتركة في محاربة المخدرات المعقود في القاهرة في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، مسؤولة عن تنسيق الأنشطة بين مختلف الهيئات . وفيما يتعلق بإعادة التأهيل ، يحال مدمني المخدرات إلى اخصائيين لعلاجهم بدلا من إيداعهم السجون .

٧٢ - وذكرت أن السودان يحتاج إلى مساعدة طويلة الأجل في جهوده من أجل مراقبة المخدرات . وقد شرعت الأمم المتحدة في توفير مساعدة في عام ١٩٨٧ وتستمر في تقديمها ، ولكن ما زال يتعين بذل الكثير . وكجزء من محاربة المخدرات ، تم اتخاذ تدابير بالتضافر مع سلطات الجمارك السودانية لتسهيل تبادل المعلومات والتنسيق على أعلى مستوى . ولتوحيد إجراءات الشرطة . وتم اتخاذ خطوات لمنع استغلال النظام المصرفي في غسل الأموال . ولا يمكن لعصابات المخدرات أن تحقق أهدافها بالقوة نظرا لأن الاتجار بالأسلحة محظور في السودان وتم فرض رقابة مشددة على الصيدليات العامة والخاصة لمنع البيع غير المشروع للمؤثرات العقلية . كما أقيم تنسيق مع البلدان الافريقية المجاورة ومع البلدان العربية . وقام

...

(السيدة عبد الجليل ، السودان)

السودان بتنظيم مؤتمر للبلدان العربية برعاية الأمم المتحدة بشأن مراقبة المخدرات . كما أوفد ممثلين له إلى الأمم المتحدة لتبادل المعلومات حول الأنشطة المبدولة في هذا المجال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠